Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

العدد (13) (عدد خاص) - أغسطس 2020م - دولة قطر

تصدر عن

بيت المشورة للاستشارات المالية

الإلكتروني ISSN : 2409-0867
ورقـــي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

بسم الله الرحمن الرحيم

(البحوث المنشورة تعبر عن رأي كاتبيها)

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

الجهة المصدرة

Published by:

بيت المشورة للاستشارات المالية
الدوحة – قطر ص.ب: 23471
www.b-mashura.com

Bait Al-Mashura Finance Consultations
Doha-Qatar P.O. Box 23471
www.b-mashura.com

عن المجلة..

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتصدر مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتاجهم العلمي (عربي – انجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين عبر وسائط النشر الورقية والإلكترونية.

الرؤية..

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة..

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الأهداف..

- إتاحة الفرصة للباحثين لتحكيم ونشر بحوثهم في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجديد وفق المعايير العلمية المعتبرة.
- تحقيق عالمية التمويل الإسلامي وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية بحيث تكون المجلة سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة الماليةالإسلامية.

العناوين للتواصل:

http://www.mashurajournal.com info@mashurajournal.com

رئيس التحرير

د. خالد بن إبراهيم السليطي

المدير العام للحي الثقافي (كتارا)
قـطـر

نائب رئيس التحرير

د. أسـامة قيـس الدريعـي

العضو المنتدب الرئيس التنفيذي
لبيت المشورة للإستشارات المالية – قطر

مدير التحرير

د. فؤاد حميد الدليمي

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

فريق التحرير

د. إبراهيم حسن جمّال

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

د. عمر يوسف عبابنه

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

أ. محمد مصلح الدين مصعب

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

أ. محمد نفيل محبوب

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. حبيب أحمد

جامعة دورهام – المملكة المتحدة

أ. د. إبراهيم محمد خريس

جامعة الزرقاء – الأردن

أ. د. أحمد بلوافـي

جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

د. محيي الدين الحجار

جامعة باريس الثامنة وجامعة باريس الأولى
(بونتيون سوربون) – فرنسا

أ. د. محمد الأفندي

جامعة صنعاء – اليمن

أ. د. أسامة عبد المجيد العاني

كلية الفارابي الجامعة – العراق

أ. د. محمد قراط

جامعة القرويين – المغرب

د. محمد الشريف العمري

جامعة السلطان صباح الدين زعيم
تركيـا

الهيئة الاستشارية

د. إبراهيم عبد الله الأنصاري

عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية
جامعة قطر – قطر

أ. د. عبد الله الزبير عبد الرحمن

رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات
المالية وأستاذ بجامعة القرآن والعلوم الإسلامية – السودان

أ. د. عبد الرحمن يسري أحمد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الاسكندرية – مصر

أ.د. صالح قادر كريم الزنكي

رئيس قسم الدراسات الإسلامية – كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية – جامعة قطر – قطر

أ. د. عصام خلف العنزي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت – الكويت

د. العياشي الصادق فداد

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك
الإسلامي للتنمية – السعودية

أ. د. عائشة يوسف المناعي

مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات
المسلمين في الحضارة-جامعة حمد بن خليفة – قطر

د. خالد العبد القادر

نائب رئيس كلية المجتمع
في قطر – قطر

أ. د. علي محمد الصوا

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك صفوة
الإسلامي، الجامعة الأردنية – الأردن

أ. د. محمد أكرم لآل الدين

المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث
الشرعية-إسرا – ماليزيا

أ. د. عبد الودود السعودي

جامعة السلطان الشريف علي
الإسلامية - بروناي

د. مراد بوضاية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر – قطر

نبذة عن الجهة المصدرة

بيت المشورة للاستشارات المالية

Bait Al-Mashura Finance Consultations

نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

توطئـــة:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير.

تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة(LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق.

ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

رؤيتنا:

أن نكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات المالية والاستشارية والشرعية والإدارية والتدقيق الشرعي والتطوير والتدريب في مجالات الصناعة المالية المختلفة.

رسالتنا:

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

قيمنا:

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

أهدافنا:

- نشر ثقافة الصناعة المالية داخل دولة قطر وخارجها.
- استحداث وتطوير منتجات مالية تواكب النمو في الصناعة المالية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص ودعم وضعها التنافسي.
- الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الاستشارات المالية والهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- تحقيق رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة.
- التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

قواعد النشر

أولًا: شروط النشر العامة

1ـ تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثًا أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص .

2ـ تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأيّ وسيلة من وسائل النّشر، ولا قُدِّمت للنّشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي من الباحث.

3ـ البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُرد سواء أُنشرت أم لم تنشر .

4ـ لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من رئيس التحرير .

5ـ في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الاجراءات اللازمة وتعميم ذلك على المجلات المتعاونة.

6 – تعتبر المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب في حالة عدم النشر.

ثانياً: شروط النشر الخاصة

1ـ ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها :

أ- اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً .

ب- البُعد عن تجريح الأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي في البحث .

ج- معالجة البحث القضايا المُعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.

د- ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميول والاتجاهات الشخصية .

2ـ حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي :

أ- سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية.

ب- مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية .

ج- الدقة في التوثيق وتخريج النصوص والشواهد.

3ـ أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصان: العربي والانجليزي، وكذا المراجع والملاحق .

4ـ حجم الخط ونوعه :

أ- البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهامش: (12)، ونوع الخط.

(Traditional Arabic)

ب- أما البحوث المكتوبة بالانجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهامش: (10) ونوع الخط.

(Times New Roman)

5ـ يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والانجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منهما (300) كلمة بلغة رصينة؛ ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص .

6ـ يُقسم البحث وينظَّم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظًا على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي :

أ- المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن

وجدت)، وهيكلة البحث التفصيلية .
ب- متن البحث، وينبغي أن يكون مقسمًا إلى مباحث ومطالب متسقة ومترابطة .
ج- الحرص على عرض فكرة محددة فـي كل مبحث تجنبًا لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية.
د- الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(التوصيات).
هـ قائمة المصادر والمراجع والملاحق .
7 ـ يتم اتباع منهج (MLA) في توثيق البحوث كالآتي:
أ- ذكر المصادر والمراجع في الحاشية السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:
(شهرة المؤلف،الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)
ب- ذكر المصدر والمرجع عند تكراره في الهامش التالي مباشرة (المرجع نفسه،الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة).
ج- إذا خلا المرجع من بعض البيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي :
ـ بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسـم النـاشر: (د. ن)
ـ بدون رقـم الطبـعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)
د- توضع الهوامش أسفل كل صفحة بترقيم متسلسل من بداية البحث إلى آخره .
هـ تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث .
و- الرسومات والبيانات والجداول ونحوها، يراعى فيها ما يلي :
ـ تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلًا، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية في أسفلها .
ـ تدرج الجداول في المتن وترقم ترقيمًا متسلسلًا وتكتب عناوينها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول .
ز- في حالة قبول البحث يلتزم الباحث بترجمة المراجع العربية الواردة في نهاية البحث إلى اللغة الإنجليزية (Roman Script).

ثالثًا: سير البحوث

ـ ترسل الأبحاث إلكترونيًا إلى العنوان الخاص بالمجلة (info@mashurajournal.com).
ـ تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه .
ـ تُحكَّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قِبل اثنين من المحكمين على الأقل .
ـ تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم .
ـ إذا تم قبول البحث للنشر، فإنّ كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاّ بإذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة .
ـ تنشر البحوث المقبولة حسب تسلسلها على الموقع الرسمي للمجلة.
ـ إذا تم نشر البحث فيمنح الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

الفهـرس

تقديم..... 23

تأثير تفشي جائحة فَيْرُوس كُورونا المُستجد على صناعة التمويل الإسلامي
أحمد مهدي بلوافي 27

العقود المالية وأزمة كورونا - دراسة شرعية -
مراد بوضاية 75

الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها دولة قطر وأثرها
في مواجهة أزمة كورونا المستجد
إبراهيم حسن جمّال 125

The Future of Islamic Finance after the Corona Crisis

Volker Nienhaus 196

تقـديـم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فإن الأحداث المتغيرة لها الأثر البالغ على العلم وحركة البحث العلمي، فتبعث لدى الباحثين الطاقات البحثية وتوجه أنظارهم إلى منابت العلوم ومكانزها، سعيًا لتفسير تلك الأحداث ونمذجتها، وبهذه الأحداث تنضج العلوم وتزدهر حركة البحث العلمي. وقد أفرزت جائحة كورونا مؤخرًا حركة بحثية هائلة توسعت بقدر توسع آثار هذه الجائحة، فكانت الأبحاث الطبية والبيولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأدبية، ولعل مما يؤسف هنا الفجوة الكبيرة بين عدد البحوث الصادرة باللغة العربية مقارنة بالبحوث الصادرة باللغات الأخرى، بالإضافة إلى الفجوة بين الدراسات التي استهدفت قطاعات الاقتصاد والتمويل الإسلامي والتي تطرقت لقطاعات الاقتصاد والتمويل التقليدي.

ومن هنا يسعدنا في مجلة بيت المشورة أن نصدر العدد الخاص الأول والذي يناقش أزمة كورونا وتبعاتها على التمويل الإسلامي من خلال موضوعات تم اختيارها بعناية، ثم استكتاب مجموعة من الباحثين والمختصين الفضلاء الذين كانت لبحوثهم إضافة نوعية للمجلة وإثراء للمحتوى الخاص بهذا العدد، وقد تناولت البحوث تأثير أزمة كورونا على صناعة التمويل الإسلامي، ثم تطرقت في دراسة شرعية للعقود المالية وأزمة كورونا، كما ناقشت مستقبل التمويل الإسلامي بعد أزمة كورونا، ثم استعرضت - كدراسة حالة - الإجراءات والمحفزات الاقتصادية التي تم اتخاذها لمواجهة تداعيات هذه الأزمة في دولة قطر بالإشارة إلى مؤسسات التمويل الإسلامي.

واستدامة لعمل المجلة وتطويرها نؤكد للسادة الباحثين والمتخصصين بأن آراءهم ومقترحاتهم تلقى بالغ الاهتمام والترحيب، ونحرص دائماً على ما يتحف المجلة ويرفع من مستواها العلمي والفني.

هيئة تحرير المجلة

الدراسات والبحوث

الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها دولة قطر وأثرها في مواجهة أزمة كورونا المستجد

إبراهيم حسن جمّال

مدير الدراسات والبحوث - بيت المشورة للاستشارات المالية- قطر

(سلّم البحث للنشر في 29/ 6/2020م، واعتمد للنشر في 20/ 7/ 2020م)

https://doi.org/10.33001/M010820201372

الملخص

تهدف الدراسة للوقوف على الإجراءات والمحفزات الاقتصادية التي قامت بها دولة قطر لتفادي تبعات أزمة كورونا المستجد، ومحاولة دراسة آثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد القطري، مع الإشارة إلى المؤسسات المالية الإسلامية في قطر وتعاملها مع تلك الإجراءات، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في بيان طبيعة الأزمة واستعراض جملة القرارات والإجراءات التي اتخذتها دولة قطر، كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة الآثار على الاقتصاد بعد جمع البيانات الإحصائية خلال فترة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى فاعلية المحفزات والقرارات الاقتصادية التي اتخذتها دولة قطر في الحد من تداعيات أزمة كورونا

المستجد، وتمكُّن مؤسسات التمويل الإسلامي من الاستفادة من برامج التحفيز مع مراعاة خصوصيتها وطبيعتها التمويلية.

الكلمات المفتاحية: كورونا المستجد، كوفيد 19، المحفزات الاقتصادية، التمويل الإسلامي، دولة قطر.

The Economic Procedures Adopted by the State of Qatar and their Impact on Confronting Novel Corona

Ebrahim Hasan Gamal

Head of Research and Studies - Bait Al-Mashura Finance Consultations- Qatar

Abstract

The study aims at knowing the economic procedures and incentives undertaken by the State of Qatar for negating the implications posed by novel Corona crisis. The study also aims at analyzing the crisis' impact on some of Qatar's economic indicators with a reference to Islamic financial entities in Qatar and their adaptation of those procedures. The study followed descriptive method for explaining the nature of crisis and presenting some resolutions and procedures adopted by the state of Qatar, while analytical method was followed for studying the impact on economy after compiling the statistical data related to the period of study. The study found that the incentives and economic resolutions adopted by State of Qatar are impactful in constraining the effects of novel Corona crisis and Islamic finance entities were able to benefit from such incentive programs while preserving their uniqueness and financing norms.

Keywords: Novel Corona, Covid-19, Economic Incentives, Islamic Finance, The State of Qatar.

المقدمة

واجهت دول العالم مع بداية العام 2020 كارثة وبائية امتدت آثارها لتؤثر على اقتصاد العالم بشكل غير مسبوق. ففي 31 ديسمبر 2019 وحسب تقارير منظمة الصحة العالمية أُبلغ لأول مرة عن مرض كورونا المستجد (كوفيد19) في مدينة ووهان بالصين، والذي يصنف ضمن سلالة فيروسات كورونا، وخلال فترة وجيزة تحول هذا المرض إلى وباء وجائحة غزت العالم. ومع بداية يوليو 2020 بلغ عدد الإصابات في العالم أكثر من 11 مليون إصابة، وبلغ عدد الوفيات أكثر من نصف مليون حالة وفاة.

هذا الوباء لا تكمن خطورته في بعض أعراضه الحادة على المرضى وخصوصًا على بعض الفئات العمرية والذين يعانون من أمراض مزمنة، بل في سرعة انتشاره بين المجتمع مما يشكل ضغطًا قويًا على المنظومات الصحية التي يصعب علبها توفير الرعاية الصحية للأعداد المتزايدة حال تفشي هذا الوباء.

ولمواجهة هذا الوباء وجدت الدول نفسها أمام خيارات صعبة للاختيار بين مراعاة الجوانب الإنسانية ومكافحة تفشي الوباء بالقيام بإجراءات أكثر صرامة واتباع سياسات الحظر والإغلاق مما قد يؤدي إلى انحسار الوباء ولكن في المقابل تأثر الاقتصاد بشكل سلبي في حال استمرت هذه الإغلاقات لفترة طويله، أو اختيار ما سماه البعض بمناعة القطيع وحماية الاقتصاد بالحد من سياسات الحظر والإغلاق، لكن سيكون لذلك أثر في حصد مزيد من أرواح الناس، وبهذا تفاوتت الدول في سياساتها التي اتبعتها في هذا الإطار.

وعلى العموم فقد كان لهذا الوباء وما تبعه من سياسات الحظر والإغلاق آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي حتى وصل إلى مرحلة كساد وصفت بأنها أشد كساد مر به العالم منذ الحرب العالمية الثانية، ولعلها المرة الأولى التي يكون فيها الأثر على جميع اقتصادات العالم، فأثرت على الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية،

وحسب تقرير البنك الدولي في يونيو 2020 يتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشًا بنسبة 5.2 %، كما يتوقع أن يكون الانكماش في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 7 %، وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية 2.5%، وتوقع التقرير أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل جراء هذه الجائحة في العام 2020 بنسبة 3.6 %.[1]

أما تقرير صندوق النقد الدولي في يونيو 2020 توقع أن يكون الانكماش في النمو العالمي بنسبة 4.9%، وفي الاقتصادات المتقدمة بنسبة 8 %، وأن يكون الانكماش في الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 3 %، وتوقع التقرير أن ينخفض حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات بنسبة 11.9 % خلال العام 2020.[2]

تنوعت الآثار التي خلفتها وستخلفها هذه الجائحة على القطاعات الاقتصادية، واختلفت حدتها حسب طبيعة كل قطاع، فقطاع السفر والسياحة كان من أشد القطاعات تضررًا، وعانت أسواق المال العالمية من تراجعات حادة مما أدى ببعضها لإيقاف التداول لفترات مؤقتة لتفادي انهيارات محتملة لهذه الأسواق، وقد تأثرت أسعار النفط بفعل تباطؤ الإنتاج العالمي وتقييد الحركة، وسجلت أسعار النفط خسائر تاريخية، ومن ذلك ما سجله التاريخ في يوم الاثنين 20 أبريل 2020 من حادثة لم يسبق وقوعها من قبل، حيث هبطت أسعار برميل النفط إلى ما دون الصفر، وبلغ في ذلك اليوم سعر برميل خام غرب تكساس تسليم مايو المدرج في سوق نيويورك (- 37.53) دولار.

مشكلة الدراسة:

اضطربت سياسات الدول في التعامل مع تفشي وباء كوفيد19، للتوفيق بين متطلبات حماية المجتمع وحماية الاقتصاد، كما أن ترابط سلاسل الاقتصاد العالمي جعل تأثيرات اتخاذ أي دولة لإجراءات الإغلاق والحظر تمتد إلى بقية اقتصادات الدول، مما جعل الحكومات تتدخل لحماية اقتصادها بسياسات حمائية وتحفيزية.

(1) World Bank, Global Economic Prospects, June 2020. Washington, DC: World Bank, 2020.
(2) IMF, A Crisis Like No Other, An Uncertain Recovery; World Economic Outlook Update, June, 2020.

وفي دولة قطر كانت المشكلة تكمن في المواءمة بين الأمرين وضرورة تدخل الحكومة بحزمة من المحفزات الاقتصادية متزامنة مع إجراءات الإغلاق والحظر وفق سياسة تضمن الحد من تفشي الوباء والمحافظة على النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم ملامح اقتصاد دولة قطر.
- بيان أهم القرارات والإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها دولة قطر لمواجهة تداعيات أزمة كورونا المستجد.
- دراسة الأثر على بعض المؤشرات الاقتصادية.
- استعراض مؤسسات التمويل الإسلامية في دولة قطر مع الإجراءات الحكومية لمواجهة كورونا المستجد.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي من خلال استعراض تفاصيل الإجراءات والتدابير التي قامت بها دولة قطر لمواجهة وباء كورونا المستجد، كما تستخدم الدراسة المنهج التحليلي من خلال محاولة دراسة الآثار لهذا الوباء ودور المحفزات الاقتصادية الحكومية في الحد من التداعيات الاقتصادية بتحليل البيانات والإحصاءات التي تم جمعها لهذا الغرض.

فرضيات البحث:

تقوم الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما:

الفرضية الأولى: وجود أثر لأزمة كوفيد 19 وتبعاتها على الاقتصاد القطري.

الفرضية الثانية: وجود أثر للإجراءات والمحفزات الاقتصادية التي اتخذتها دولة قطر والحد من تداعيات أزمة كوفيد 19 على الاقتصاد القطري.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الدراسة من الموضوعات المستجدة، وبعد اطلاع الباحث تم الوقوف على بعض الدراسات والتقارير التي كانت أقرب لموضوع الدراسة، ومنها دراسة بعنوان «Economic impact of government interventions during the COVID-19 pandemic: International evidence from financial markets» وقد تطرقت الورقة إلى دراسة التأثير الاقتصادي المتوقع للإجراءات الحكومية، سواء ما يتعلق منها بإجراءات التباعد الاجتماعي أو المحفزات الاقتصادية، على عائدات أسواق الأسهم المالية باستخدام بيانات 77 دولة من ضمنها دولة قطر، وقد توصلت الدراسة إلى أن تدابير التباعد الاجتماعي كان لها تأثير اقتصادي إيجابي وسلبي، وأن الدعم الحكومي أدى إلى رد فعل إيجابي في الأسواق المالية كما حد من الآثار الاقتصادية العكسية للوباء.

ومما اطلع عليه الباحث في الموضوع تقرير أعده عدد من الباحثين ضمن أبحاث الكونجرس الأمريكي بعنوان (Global Economic Effects of COVID-19) يتحدث عن التبعات الاقتصادية العالمية لوباء كورونا المستجد ويتتبع استجابة الحكومات والمؤسسات الدولية في معالجة تلك التداعيات والآثار وقد تضمن هذا التقرير بشكل مختصر ما قامت به دولة قطر من إجراءات اقتصادية لمواجهة هذه الآثار.

هذا بالإضافة إلى تقرير شركة (كي بي إم جي) في قطر حول الأثر المحتمل لفيروس كورونا المستجد على الاقتصاد القطري، وقد حلل التقرير تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد القطري وفق أربعة سيناريوهات محتملة.

ويلاحظ أن الدراسات والتقارير التي ناقشت هذا الموضوع تحدثت عن التداعيات والإجراءات الاقتصادية المتعلقة بأزمة كورونا المستجد بشكل عام أو على قطاعات معينة أو على بعض البلدان، ولم تتحدث بالتفصيل عن الإجراءات والتدابير التي قامت بها دولة قطر تحديدًا ولم تدرس آثارها على المؤشرات الاقتصادية، وهو

الذي ركزت عليه هذه الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى أربعة مباحث، يستعرض الأول لمحة عن اقتصاد دولة قطر، ويتحدث المبحث الثاني عن إجراءات الحظر والإغلاق التي اتخذتها دولة قطر، في حين يرصد المبحث الثالث المحفزات الاقتصادية التي اتخذتها دولة قطر لمواجهة تداعيات كوفيد 19، ويدرس المبحث الرابع أثر المحفزات الاقتصادية التي اتخذتها دولة قطر للحد من تداعيات كوفيد 19.

المبحث الأول: لمحة عن اقتصاد دولة قطر

يُعد اكتشاف النفط ثم الغاز في دولة قطر نقطة تحول مهمة في تاريخها الاقتصادي، حيث حقق الاقتصاد القطري خلال هذه الفترة معدلات نمو مرتفعة ومتوازنة، حتى أصبحت دولة قطر ضمن الدول الأعلى دخلًا للفرد في العالم، وقد أسهمت عدة عوامل في تعزيز مكانة الاقتصاد القطري خلال هذه الفترة، من أهمها التوجه المبكر نحو الاستثمار في قطاع الغاز المسال والتمكن من الاستحواذ على أعلى حصة سوقية في العالم، فأصبحت قطر أكبر مصدر للغاز المسال في العالم[3]، كما أن الصندوق السيادي الذي تمتلكه دوله قطر ويدير أصولًا حول العالم بقيمة 295.2 مليار دولار[4] مثّل لها قوة داعمة لاقتصادها. ويعتمد اقتصاد دولة قطر –كغيرها من دول الخليج المصدرة للنفط– بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، وقد بلغ الإنتاج اليومي من النفط نهاية العام 2018 لدولة قطر 611,941 برميل، والإنتاج اليومي من الغاز 549.49 مليون قدم مكعب، وبلغت المبيعات السنوية 102.4 مليار ريال قطري[5].

(3) https://www.igu.org/news/press-release-global-lng-2020-report
(4) https://www.swfinstitute.org/profile/598cdaa60124e9fd2d05bc5a 2020/6/28 تم الاطلاع في .
(5) Qatar Petroleum, Annual Review, 2018.

ويوضح الشكل (1) حجم الناتج المحلي لدولة قطر خلال الخمس سنوات الماضية إذ يلاحظ التوجه نحو الاعتماد على القطاع غير النفطي، فمنذ العام 2014 بدأت مساهمة القطاع غير النفطي تزيد على حساب القطاع النفطي، إلا أن نسبة هذا القطاع لا تزال مرتفعة، فبلغت مساهمته في الناتج المحلي نسبة 46.8 %

شكل (1) الناتج المحلي الحقيقي لدولة قطر(2015-2019) مليون ريال قطري

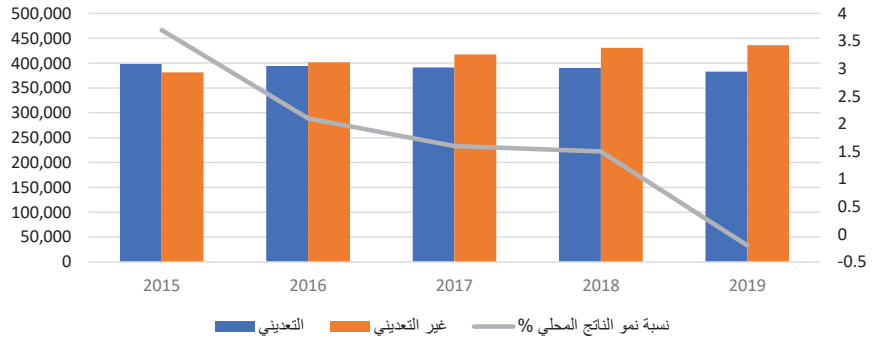

بالاعتماد على: جهاز التخطيط والإحصاء، الحسابات الوطنية، الفصل الخامس عشر، 2018، دولة قطر.
وجهاز التخطيط والإحصاء، الحسابات الوطنية، الربع الرابع 2019.

كما أسهمت مشاريع البنى التحتية والخاصة باستضافة دولة قطر لبطولة كأس العالم 2022 رافدًا مهمًا للاقتصاد القطري، ورغم المشروعات العملاقة التي تقوم بها الدولة في هذا الإطار إلا أن الموازنة العامة للدولة حققت فوائض خلال الفترة الأخيرة من خلال سياسات الضبط وترشيد الإنفاق بالإضافة إلى التوسع الملحوظ في مبيعات الغاز بعد تشغيل حقل الشمال، ويبن الشكل (2) وضع المالية العامة لدولة قطر خلال الخمس سنوات الأخيرة.

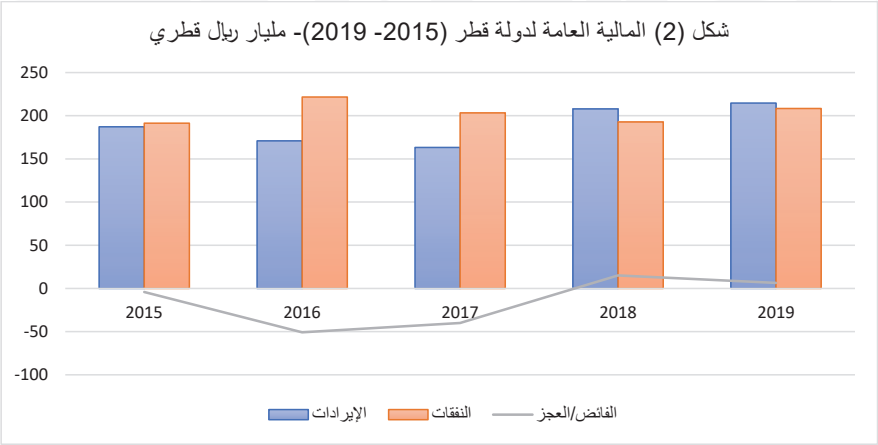

بالاعتماد على تقارير وزارة المالية، متوافرة على الموقع: www.mof.gov.qa

وخلال السنوات الماضية وبفضل سياسات التوسع في انتاج وتصدير الغاز المسال استمر الميزان التجاري السلعي موجبًا بتحقيق فوائض تجاوزت 40 % من حجم التبادل التجاري الخارجي في العام 2019، ويوضح الشكل (3) حركة الصادرات والواردات خلال هذه الفترة.

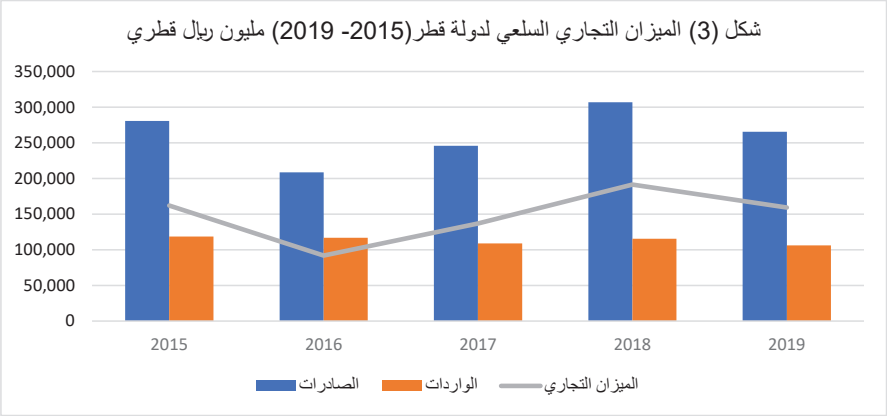

بالاعتماد على تقارير جهاز التخطيط والإحصاء، متوافرة على الموقع: www.psa.gov.qa

وبالنسبة لمؤشر التضخم، فمن خلال السياسات المالية والنقدية التي تتبعها دولة قطر وإجراءات مراقبة توافر السلع والخدمات الأساسية، يلحظ أن مؤشر التضخم في السنوات الماضية انخفض لأقل من الواحد، ثم انخفض ليكون سالبًا في عام 2019 بنسبة بسيطة بلغت (- 0.9 %).

ومما يجدر ذكره أنه في منتصف العام 2017 قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية وقامت بفرض حظر جوي على الطيران القطري وأغلقت السعودية حدودها البرية مع قطر والذي يعتبر المنفذ البري الوحيد لدولة قطر نحو العالم، هذه الإجراءات شكلت صدمة للاقتصاد القطري، ولكن الإجراءات التي قامت بها حكومة قطر لمواجهة هذه الأزمة مكنتها من تجاوز تداعياتها الاقتصادية خلال فترة وجيزة[6].

المبحث الثاني: إجراءات الحظر والإغلاق التي اتخذتها دولة قطر

أعلنت وزارة الصحة القطرية في 29 فبراير 2020 عن تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورنا المستجد (كوفيد 19)، وشهدت الحالات تزايدًا ملحوظًا خلال شهر مايو، حتى سجلت أعلى معدل إصابة في 31 مايو فبلغت الحالات لهذا اليوم 2,355 حالة، وحاليًا يلحظ بداية انحسار وانخفاض الحالات، وقد بلغ إجمالي الحالات الإصابة منذ بداية الوباء إلى نهاية يونيو أكثر من 96 ألف حالة، وعدد الوفيات 113 حالة وفاة.

(6) للاستزادة ينظر: بيت المشورة للاستشارات المالية، تجربة قطر الاقتصادية في مواجهة الأزمة الخليجية 2017، دار لوسيل للنشر والتوزيع، دولة قطر، الطبعة الأولى،2020.

شكل (4) حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد19) في دولة قطر

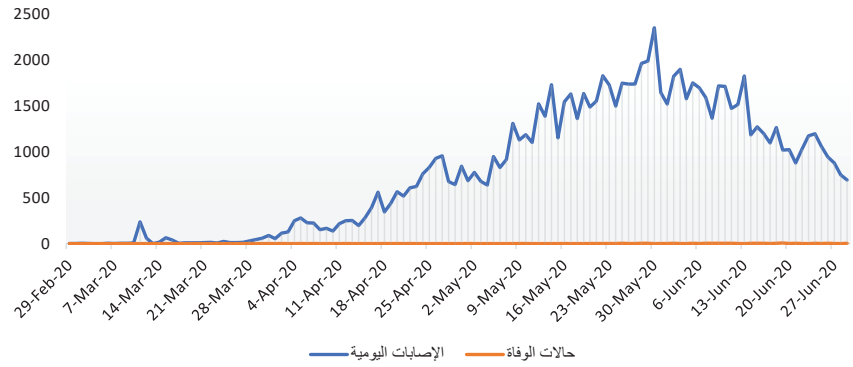

من إعداد الباحث بالاعتماد على: https://www.data.gov.qa/explore/dataset/covid-19-cases-in-qatar/table/?sort=-date

ورغم زيادة حالات الإصابة مقارنة بعدد السكان إلا أنه يلاحظ تضاءل معدل الوفيات مقارنة بعدد الإصابات، وذلك يعود لعدة عوامل منها التركيبة السكانية في دولة قطر إذ لا يشكل أصحاب الفئة العمرية فوق 65 عامًا سوى 1.3 % من إجمالي عدد السكان[7].

ثم مستوى الرعاية الصحية التي تقدمها دولة قطر والقطاع الصحي، والذي يحتل مراكز متقدمة على مستوى المنطقة والعالم، وبلغت إجمالي مخصصات القطاع الصحي في موازنة 2020 ما يقرب من 22.6 مليار ريال أي ما يقرب من 11 % من إجمالي مصروفات الموازنة[8].

ولتفادي تفشي وباء كورونا المستجد قامت دولة قطر باتخاذ عدد من الإجراءات في الحظر والإغلاق لضمان عدم انتشار الوباء واعتماد سياسة التباعد الاجتماعي، ويبين الجدول (1) أهم قرارات الحظر والإغلاق التي اتخذتها الحكومة خلال هذه الفترة.

(7) ينظر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر إحصاءات شهرية، إحصاءات مايو 2020.
(8) https://www.mof.gov.qa/ar/Documents/2020statebudgetinfographsAr.pdf

جدول (1) أهم قرارات الحظر والإغلاق التي اتخذتها دولة قطر لتفادي تفشي وباء كوفيد 19

التاريخ	القـــــرار
3/6	تعليق الخروج والدخول إلى دولة قطر باستخدام البطاقة الشخصية
3 /9	تعليق دخول القادمين بصفة مؤقتة من بعض الدول: بنغلاديش، الصين، مصر، الهند، إيران، العراق، لبنان، نيبال، باكستان، الفلبين، كوريا الجنوبية، سريلانكا، سوريا، تايلند.
3/10	تعليق الدراسة في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة لجميع الطلاب
3/13	إغلاق صالات عرض السينما والمسرح ومناطق ألعاب الأطفال (المفتوحة والمغلقة)، والصالات الرياضية الخاصة، وصالات الأفراح، سواء في الفنادق أو قاعات الأفراح.
3/14	إيقاف مؤقت لأنشطة الباعة المتجولين، وذلك عبر ايقاف البيع وخدمات الباعة المتجولين
3/15	تعليق سمات الدخول الفورية من بعض الدول لحاملي الجنسية: الإيطالية، الفرنسية، ألمانيا، إسبانيا، وتعليق دخول البلاد للمسافرين القادمين من السودان.
3/ 15	إيقاف البيع بالمزادات بسوق أم صلال للأسماك
3 /16	حظر تقديم الطلبات في جميع المطاعم والمقاهي بالدولة
3/17	إغلاق المساجد وإيقاف صلوات الجماعة والجمعة.
3/17	إغلاق جزء من المنطقة الصناعية لمدة أسبوعين قابلة للتجديد
3 /18	إغلاق المجمعات التجارية ومراكز التسوق (ويستثنى محلات بيع المواد الغذائية والصيدليات)، وصالونات التجميل الرجالية والنسائية، وإيقاف أنشطة الأندية الصحية في الفنادق.
3 /22	إغلاق مؤقت لجميع المطاعم والمقاهي ومنافذ بيع المواد الغذائية والعربات المتنقلة في الأماكن التالية: الأندية الرياضية – كورنيش مدينة لوسيل، تجمع العربات – كورنيش الدوحة – كورنيش الخور – حديقة اسباير
3/22	تقليص عدد الموظفين والعاملين المتواجدين بمقر العمل بالجهات الحكومية إلى 20% ويباشر 80% أعمالهم عن بعد.

3/26	إغلاق محال الصرافة
4 /5	تقليص عدد الموظفين والعاملين المتواجدين بمقرات عمل جهات القطاع الخاص إلى 20% ويباشر 80% أعمالهم عن بعد تقليص ساعات عمل الموظفين والعاملين المتواجدين في مقر عملهم في القطاعين الحكومي والخاص إلى ست ساعات يوميًا من السابعة صباحًا وحتى الواحدة ظهرًا (يستثنى محال بيع المواد الغذائية التموينية والصيدليات والمطاعم التي تقدم طلبات خارجية).
05/31	تحديد أوقات عمل الأنشطة التجارية والخدمية لتكون من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة مساءً باستثناء: - منافذ بيع المواد الغذائية والتموينية والسلع الاستهلاكية والهايبر ماركت والسوبر ماركت والبقالات ومحال بيع الخضراوات والفواكه. - شركات الصيانة (خدمات السباكة والكهرباء والإلكترونيات) - شركات الاتصالات - شركات توصيل الطلبات عبر التطبيقات الإلكترونية. - الصيدليات - محطات البترول وخدمات السيارات - ورش الصيانة التابعة للوكالات. - المخابز - الشركات العاملة في قطاع الضيافة. - المصانع - شركات الخدمات اللوجستية وشركات الشحن العاملة في الموانئ والمطارات والخدمات الجمركية. - المطاعم والكافيتريات والمقاهي (الكوفي شوب) والتي يُسمح لها بتوصيل الطلبات أو تسليمها للزبائن خارج موقع النشاط، ويُستثنى من هذا القرار المطاعم والمقاهي المتواجدة في المجمعات التجارية والتي يُسمح لها بالعمل عبر تقديم خدمة توصيل الطلبات الخارجية فقط ويُحظر عليها تسليم الطلبات إلى الزبائن داخل أو خارج موقعها.

بالاعتماد على البيانات الصحفية لوزارة الصحة، وبيانات وزارة التجارة والصناعة

وفي 8 يونيو أعلنت اللجنة العليا لإدارة الأزمات عن خطة الرفع التدريجي المحكم للقيود المفروضة في دولة قطر جراء فيروس كورونا (كوفيد 19)، والتي تتضمن أربع مراحل تنتهي بالفتح الكامل في بداية سبتمبر مع التوجيه بضرورة تطبيق الإجراءات الاحترازية خلال هذه المراحل، وذلك سعيًا لتحقيق التوازن بين حماية الجمهور واستعادة الحياة الاجتماعية والاقتصادية[9].

ومما يلاحظ على قرارات الحظر والإغلاق التي اتخذتها دولة قطر لمواجهة تفشي وباء كوفيد 19 أنها كانت بمراحل تدريجية ولم تقم الدولة باتخاذ أي قرار لحظر التجوال سواء بصورة جزئية أو كلية خلال هذه الأزمة، وتعاملت بتدرج في المراحل لمكافحة تفشي العدوى والحد من تضرر القطاعات الاقتصادية، وقد اعتمد بشكل كبير على وعي الجمهور بالالتزام بالتدابير الاحترازية.

(9) https://covid19.moph.gov.qa/AR/Precautions-for-lifting-restrictions-phase-1/Pages/default.aspx. تم الاطلاع في 2020/6/21

المبحث الثالث: المحفزات الاقتصادية التي اتخذتها دولة قطر لمواجهة تداعيات كوفيد19

مع بدايات ظهور وباء كورونا المستجد في دولة قطر اتخذت الحكومة جملة من إجراءات الحظر والإغلاقات والتي بدورها سيكون لها الأثر على الاقتصاد، وقد تزامن مع فرض سياسات الحظر والإغلاق ما قامت به دولة قطر من اعتماد حزمة من المحفزات الاقتصادية التي تستهدف دعم القطاعات المتضررة من هذه الجائحة، ففي 15 مارس اجتمعت اللجنة العليا لإدارة الأزمات الخاصة بمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، برئاسة أمير الدولة الذي وجه بالشروع في حزمة من القرارات والإجراءات والتي من ضمنها قرارات متعلقة بالقطاع المالي والاقتصادي كالتالي[10]:

1. دعم وتقديم محفزات مالية واقتصادية بمبلغ 75 مليار ريال قطري للقطاع الخاص.
2. قيام المصرف المركزي بوضع الآلية المناسبة لتشجيع البنوك على تأجيل أقساط القروض والتزامات القطاع الخاص مع فترة سماح لمدة ستة أشهر.
3. توجيه بنك قطر للتنمية بتأجيل الأقساط لجميع المقترضين لمدة ستة أشهر.
1. توجيه الصناديق الحكومية لزيادة استثماراتها في البورصة بمبلغ 10 مليارات ريال قطري.
2. قيام المصرف المركزي بتوفير سيولة إضافية للبنوك العاملة بالدولة
3. إعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر، على أن ينعكس ذلك على سعر البيع للمستهلك.

(10) https://www.diwan.gov.qa/briefing-room/news/general/lg/2020/march/15/lg01. تم الاطلاع في 2020/6/24

4. إعفاء القطاعات التالية من رسوم الكهرباء والماء لمدة ستة أشهر: قطاع الضيافة والسياحة، قطاع التجزئة، قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المجمعات التجارية مقابل تقديم خدمات وإعفاءات للمستأجرين.
5. الإعفاء من الإيجارات للمناطق اللوجستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر.

ويلاحظ أن حزمة المحفزات الاقتصادية التي اتخذتها دولة قطر لم تقتصر على السياسات النقدية والتسيير الكمي لكنها تمثلت في سياسات مالية كذلك لدعم قطاعات اقتصادية معينة لتحفيز النشاط الاقتصادي والتقليل من الآثار السلبية التي قد تصيب هذه القطاعات، وقد باشرت أجهزة الدولة المختلفة بتنفيذ هذه التوجيهات، فقامت الهيئة العامة للجمارك وبالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة حصر السلع الغذائية والطبية، وألغت الهيئة الرسوم الجمركية المقررة على 905 سلعة، تضمنت الأغذية الرئيسية كاللحوم والأسماك والألبان والأجبان والبقوليات والزيوت والعجائن والعصائر وغيرها، كما تضمنت المستلزمات الطبية والتي تشمل كمامات الوجه والمعقمات ومنتجات الصابون والمنظفات ومناديل التعقيم ومستلزمات النظافة الشخصية والمنزلية للاستخدام الشخصي[11].

كما أعلنت شركة المناطق الاقتصادية في قطر (مناطق) عن الإعفاء من الإيجارات للمناطق اللوجستية والصناعية، وذلك لمدة ستة أشهر اعتباراً من يوم الأحد 15 مارس 2020[12].

وفي إطار السياسة النقدية والمالية والقرارات التي تم اعتمادها من قبل لجنة الأزمات قام مصرف قطر المركزي بما يلي[13]:

(11) https://www.customs.gov.qa/Arabic/Media/Pages/NewsDetails.aspx#/C-NewsDetails-ID/165. 2020/6/24 تم الاطلاع في
(12) https://www.manateq.qa/ar-qa/mediacenter/pages/announcements.aspx#. 2020/6/24 تم الاطلاع في
(13) يراجع جملة التعاميم التي أصدرها مصرف قطر المركزي خلال الفترة، وهي متوافرة على الموقع الإلكتروني للمصرف على الرابط: http://www.qcb.gov.qa/Arabic/News/Pages/COVID19.aspx

- للحفاظ على ربط العملة بالدولار قام مصرف قطر المركزي تماشيًا مع قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 4 مارس بخفض سعر فائدة الإيداع 50 نقطة أساس وسعر فائدة الاقتراض من المصرف 75 نقطة أساس وسعر إعادة الشراء 50 نقطة أساس، وفي 16 مارس خفض سعر فائدة الإيداع 50 نقطة أساس وسعر فائدة الاقتراض من المصرف 100 نقطة أساس وسعر إعادة الشراء 50 نقطة أساس، لتصبح سعر فائدة الإيداع لدى المصرف بعد هذه التخفيضات 1 %، وسـعر فائدة الإقراض من المصرف 2.5 %، وسعر إعادة الشراء 1 %.
- توجيه البنوك والمصارف وشركات التمويل بتأجيل سداد أقساط القروض والفوائد/ العوائد المترتبة على القروض الخاصة بالقطاعات المتضررة ولمدة ستة أشهر اعتبارًا من 16 مارس لمن يرغب بفائدة/ عائد منخفض ودون فرض أي عمولات أو رسوم تأخير ودون أي تأثير على تصنيفهم الائتماني. ثم تقرر في 19 مايو أن تحتسب الفائدة/ العائد خلال فترة التأجيل بمعدل لا يزيد عن 2.5 %، وعلى البنوك وشركات التمويل التي احتسبت فائدة/ عائدًا يزيد عن ذلك إجراء التسويات اللازمة اعتبارًا من 16 مارس 2020.
- تخصيص نافذة إعادة شراء (ريبو) بمبلغ 50 مليار ريال قطري بعائد صفري لأغراض توفير السيولة للبنوك لتمكنها من الالتزام بتخفيض سعر الفائدة/ العائد على عملاء القطاعات المتأثرة المنتفعين بقرار تأجيل الأقساط، بالإضافة إلى تمكين البنوك من منح قروض جديدة بدون رسوم أو عمولات لعملاء القطاعات المتضررة بسعر فائدة/ عـائد لا يتجاوز 1.5 % على أن يعاد تسعير هذه القروض بعد انتهاء فترة 6 شهور من تاريخ 16 مارس 2020 أو انتهاء تسهيلات الريبو المذكورة في هذا البند أو بإشعار من مصرف قطر المركزي أيهما أقرب (وقد تم تفصيله لاحقًا في برنامج الضمان).
- تم إطلاق برنامج الضمان الوطني للاستجابة لتداعيات فيروس كورونا

المستجد (كوفيد 19) لدعم شركات القطاع الخاص المتضررة لتمكينها من الحصول على التمويل اللازم والسريع لدفع رواتب الموظفين والإيجارات، وذلك بضمانات حكومية قدرها 3 مليارات ريال قطر وفق الآلية التالية:

- مدير البرنامج: بنك قطر للتنمية.
- الضامن: حكومة دولة قطر.
- مقدم التمويل: البنوك والمصارف العاملة في دولة قطر.
- المستفيد: شركات القطاع الخاص المتضررة من تداعيات (كوفيد 19)
- قيمة التمويل: مستحقات 6 أشهر من الرواتب والإيجارات كحد أقصى وضمن سقف 7.5 مليون ريال قطري.
- دفعات التمويل: 2.5 مليون ريال قطري شهريًا كحد أقصى.
- فترة السداد: 3 سنوات تبدأ من آخر دفعة من التمويل. السنة الأولى سماح
- الفوائد/ العوائد:
  - ❖ الست الأشهر الأولى (1.5 %) تدفعها حكومة دولة قطر من خلال بنك قطر للتنمية.
  - ❖ الست الأشهر الثانية (1 % + سعر إقراض مصرف قطر المركزي) تدفعها حكومة دولة قطر من خلال بنك قطر للتنمية.
  - ❖ الفترة المتبقية (سنتان) بمعدل لا يزيد عن (2 % + سعر إقراض مصرف قطر المركزي)، ويسدد من قبل العميل.
- كما قام مصرف قطر المركزي بعدد من الإجراءات لتسهيل الوصول للخدمات المالية في ظل أوضاع الحظر والإغلاقات الإلكترونية، وإلغاء بعض الرسوم المفروضة عل الخدمات المصرفية الإلكترونية.

المبحث الرابع: أثر المحفزات الاقتصادية التي اتخذتها دول قطر للحد من تداعيات كوفيد19

لقد كانت قرارات الحظر والإغلاق متزامنة مع إجراءات التحفيز الاقتصادي التي اتخذتها حكومة دولة قطر، لذا قد تصعب دراسة الآثار لهذه الجائحة بصورة منفصلة عن أثر إجراءات التحفيز، ولغرض فحص صدق فرضيات الدراسة، سنستعرض بعض التوقعات التي رصدتها بعض الدراسات عن أثر جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد القطري، ثم ندرس أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر خلال هذه الفترة، في محاولة لرصد التأثيرات من خلال التتبع الزمني للمؤشرات، مع الأخذ بالاعتبار أنه يصعب في هذا التوقيت دراسة هذه الآثار بصورة دقيقة كون الجائحة وتداعياتها مستمرة حتى الآن، وعدم صدور بيانات لبعض المؤشرات الاقتصادية لهذه الفترة.

توقعات الدراسات:

– يتوقع أن ينخفض النمو في دولة قطر جراء تداعيات وباء كوفيد 19 في العام 2020، وحسب تقرير البنك الدولي في يونيو 2020 يتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 4.2 %، وفي البلدان المصدرة للنفط بنسبة 5 %، وفي دول مجلس التعاون الخليجي 4.1 %، وتوقع التقرير أن ينخفض النمو في دولة قطر في العام 2020 بنسبة (3.5 %)[14].

– حسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة الصادر في أبريل 2020 [15] فإن التقديرات تشير إلى انخفاض إجمالي الطلب على النفط بمقدار 5.6 مليون برميل في اليوم في الربع الأول من العام 2020، كما يتوقع أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بمقدار 9.3 مليون برميل في اليوم في عام 2020 مقارنة بالعام 2019، ويتوقع التقرير

(14) World Bank, Global Economic Prospects, June 2020. Washington, DC: World Bank, 2020.
(15) IEA, Global Energy Review 2020, IEA, Paris, 2020. https://www.iea.org/reports/global-energy-review-2020

عدم وصول الطلب على النفط إلى مستويات ما قبل أزمة كوفيد 19 قبل نهاية العام 2020.

ورصد التقرير أن الطلب على الغاز الطبيعي انخفض خلال الربع الأول من العام 2020 بنحو 2.6 % مقارنة بالربع الأول من العام 2019، ويتوقع التقرير أن ينخفض الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بنسبة 5 % في العام 2020. ونتيجة لضعف الطلب على النفط وارتفاع مخزوناته انخفضت أسعار النفط الفورية والآجلة خلال النصف الأول من العام 2020 لمستويات قياسية، كما انخفضت أسعار الغاز لكن بدرجة أقل حدة خلال هذه الفترة.

ويبين الجدول (2) توقعات أسعار الطاقة خلال العام، وحسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة.

جدول (2) توقعات أسعار النفط والغاز في العام 2020 - دولار أمريكي

	2019	2020	نسبة التغير%
غرب تكساس	57.02	35.14	38.4-
برنت	64.37	38.02	40.9-
سلة أوبك	65.96	39.65	39.9-
الغاز	2.66	2.12	20.3-

بالاعتماد على: U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy, June2020. OPEC, Monthly Oil Market Report, June 2020

فكون اقتصاد قطر يعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة فإن هذه التوقعات بالانخفاض سوف تؤثر على اقتصاد دولة قطر، لكن سيكون التأثير أقل مقارنة مع بقية دول الخليج كون قطر تعتمد أكثر على الغاز والذي يتوقع انخفاض الطلب عليه بشكل أقل كما أن الانخفاض في سعره سيكون بدرجة أقل مقارنة بالنفط.

يضاف إلى ما سبق، التوقعات بتضرر قطاعات اقتصادية معينة بشكل كبير من

أهمها قطاع السياحة والنقل والضيافة والتجارة والصناعة. وكون مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي لدولة قطر، وحسب بعض الدراسات لا تمثل سوى 20 %[16]، فإن الدراسة سوف تركز بشكل أكبر على مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال دراسة الآثار على الجانب النقدي المتمثل في السيولة والائتمان، ثم المؤشرات المالية والاقتصادية الأخرى كوضع المالية العامة، والميزان التجاري السلعي، ثم مؤشر البورصة، ومؤشر السياحة، ومؤشر أسعار المستهلك، ومؤشر أسعار العقارات، ثم مؤشر الإنتاج الصناعي، ومؤشر مديري المشتريات، وقد تم اختيار هذه المتغيرات لكونها قد تمثل صورة أقرب ملامسة للقطاعات التي يمكن أن يلحظ تأثرها بتداعيات الأزمة.

1. السيولة

من خلال الإجراءات التي قامت بها حكومة دولة قطر ومصرف قطر المركزي، والتي تمت الإشارة إليها في المبحث السابق، لم تتأثر السيولة المحلية أو الأجنبية خلال هذه الفترة بالجائحة ويبين الشكل (5) استمرار معدلات السيولة بالارتفاع في بداية العام 2020 بنسبة أعلى من حجم السيولة في نهاية العام 2019، وقد قامت حكومة دولة قطر في هذا الإطار كأول دولة خليجية في هذه الفترة بإصدار سندات سيادية بقيمة 10 مليار دولار في الأسواق العالمية[17].

(16) العبد القادر، خالد شمس، الاستراتيجية الاقتصادية لدولة قطر، الدوحة، قطر، 2019.
(17) https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN21P0RW. تم الاطلاع في 28/ 6/ 2020

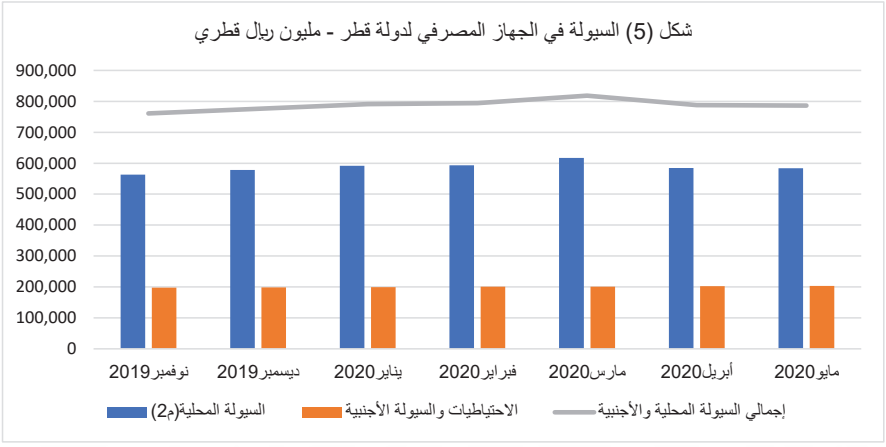

2. التسهيلات الائتمانية

رغم تداعيات الجائحة إلا أن البنوك والمصارف العاملة في دولة قطر استمرت بتقديم التسهيلات الائتمانية والتمويلات للقطاعات المختلفة، ويلاحظ من خلال الشكل (6) زيادة حجم التمويلات المقدمة خلال هذه الفترة بسبب المحفزات والضمانات التي قدمتها الدولة للبنوك والمصارف للاستمرار بتقديم تمويلاتها فزادت في مايو 2020 بنسبة 2 %، كما يلاحظ ارتفاع نسبة التمويلات المقدمة للقطاع الخاص بنسبة 4.8 % مقارنة بديسمبر 2019.

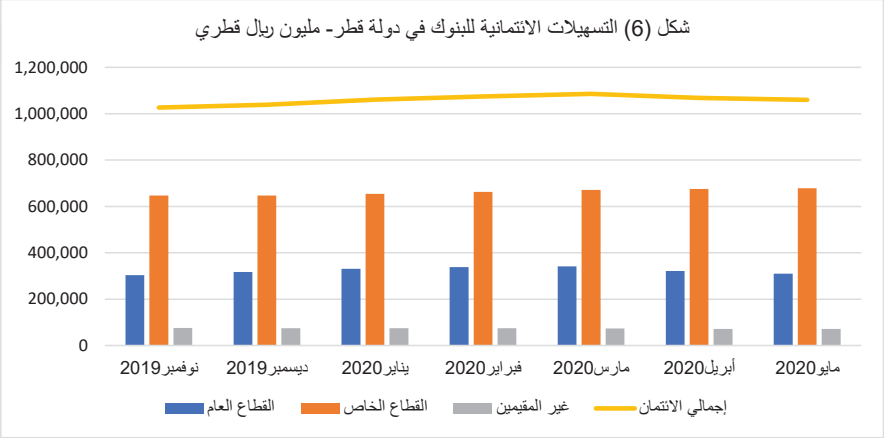

بالاعتماد على: مصرف قطر المركزي، النشرة النقدية الشهرية، مايو 2020.

3. المالية العامة

حسب تقديرات وزارة المالية في دولة قطر فإن الإيرادات للربع الأول من العام 2020 بلغت 47.6 مليار ريال مقابل 48 مليار ريال من النفقات مما يشكل عجزًا خلال هذه الفترة قدره 400 مليون ريال، وبمقارنة هذه التقديرات لبيانات الربع الأول من العام 2019، يلحظ تراجع الإيرادات بنسبة 13.5 % وانخفاض النفقات بنسبة 9.4 %، مقارنة بالربع الأول 2019.

ولتحسين وضع الموازنة وتفادي تبعات الجائحة بدأت حكومة دولة قطر بمزيد من الإجراءات لخفض النفقات سعيًا لتفادي تداعيات هذه الأزمة على الموازنة العامة وضمان استمرار تنفيذ بقية المشاريع الرأسمالية وخصوصًا المتعلقة بكأس العالم 2022، وقد قامت في هذا الإطار بتأجيل بعض مشاريع التنمية غير الأساسية إلى ما بعد كأس العالم، كما أن العقود طويلة الأجل المرتبطة بصادرات قطر من الغاز ستتخفف من آثار انخفاض الطلب في 2020 حيث إن بعض عقود 2019 سيتم سدادها في 2020 [18] . ووفق توقعات صندوق النقد الدولي أن تحقق المالية العامة في دولة قطر في العام 2020 فائضًا بنسبة 5.2 % من إجمالي الناتج المحلي.

(18) https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-affirms-qatar-at-aa-outlook-stable-24-06-2020. تم الاطلاع في 2020/6/29

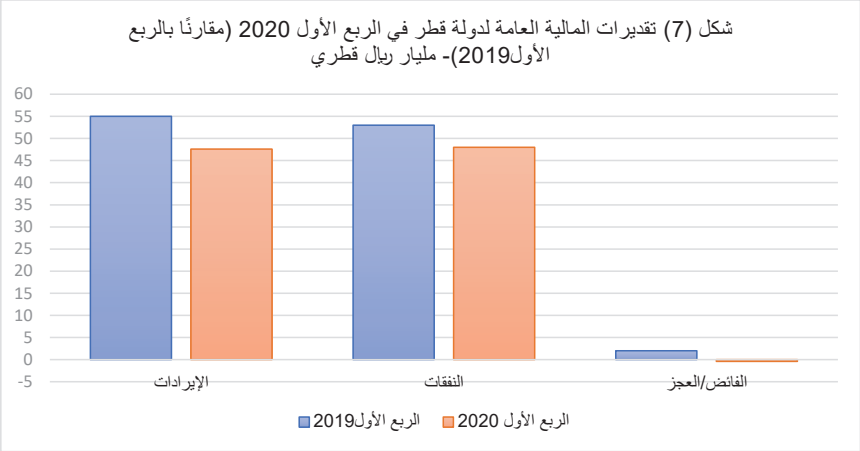

بالاعتماد على تقارير وزارة المالية، متوافرة على الموقع: www.mof.gov.qa

4. الميزان التجاري

كان لسياسات الإغلاق والحظر في دول العالم وما تبعها من تداعيات الأثر الكبير على حركة التجارة الخارجية وقد تأثر الميزان التجاري في دولة قطر بذلك خلال هذه الفترة، ويوضح الشكل (8) أنه ورغم استمرار الميزان التجاري السلعي بتحقيق فوائض إيجابية إلا أن هذه الفوائض انخفضت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة بانخفاض الصادرات إذ بلغت نسبة انخفاض الصادرات في أبريل 2020 (47 %) مقارن بنفس الشهر من العام 2019، ويلاحظ بداية التحسن الطفيف في شهر مايو وذلك بسبب الرفع التدريجي للقيود في الدول واستئناف النشاط الاقتصادي حركته.

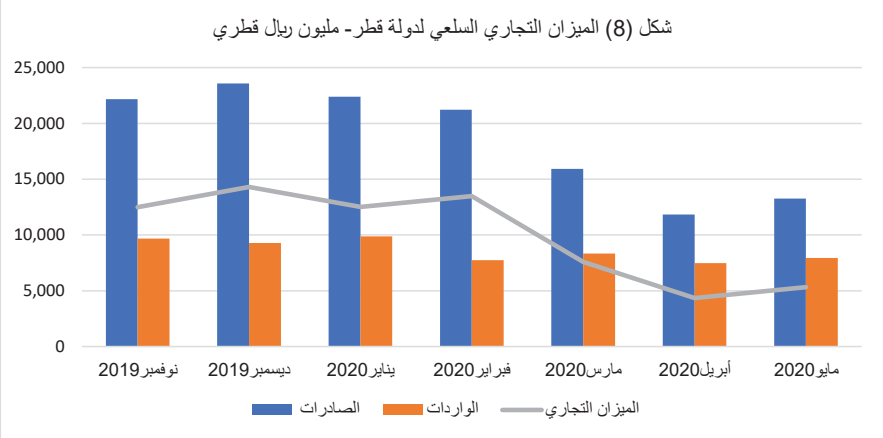

بالاعتماد على تقارير جهاز التخطيط والإحصاء، متوافرة على الموقع: www.psa.gov.qa

5. مؤشر البورصة

كغيرها من أسواق المال العالمية تأثرت بورصة قطر بجائحة كورونا، ويلاحظ من الشكل(9) التغير في المؤشر العام للسوق، والهبوط القوي الذي حصل في الأسبوع الثاني من شهر مارس وذلك بعد قرارات الحظر والإغلاق التي اتخذتها الحكومة، حيث هبط المؤشر بنسبة 11.6 % خلال هذا الأسبوع، ثم يتبين أثر القرارات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة من محفزات اقتصادية كان أهمها توجيه الصناديق الحكومية لزيادة استثماراتها في البورصة بمبلغ 10 مليارات ريال قطري، حيث أوقفت هذه الإجراءات استمرار الانخفاض المتوقع لأسعار البورصة وحصل تحسن إيجابي بنسبة 4.2 %، حتى إن المؤشر يقترب الآن من مستواه قبل الأزمة.

شكل (9) المؤشر العام لأسعار الأسهم في بورصة قطر

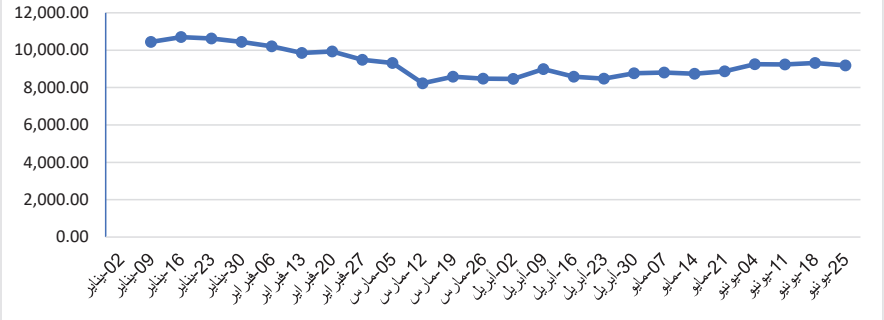

بالاعتماد على تقارير التداول في بورصة قطر، متوافرة على الموقع: www.qe.com.qa

6. مؤشر السياحة

يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات تأثرًا بتداعيات الجائحة، مع توقف حركة السفر بين البلدان، وفي دولة قطر، ومن خلال الشكل (10) يلحظ الانخفاض الحاد الذي حصل في عدد الزوار الوافدين للدولة في بداية العام 2020 حيث بلغ الانخفاض في شهر يناير 2020 نسبة 90 % مقارنة بديسمبر 2019.

شكل (10) الزوار الوافدون

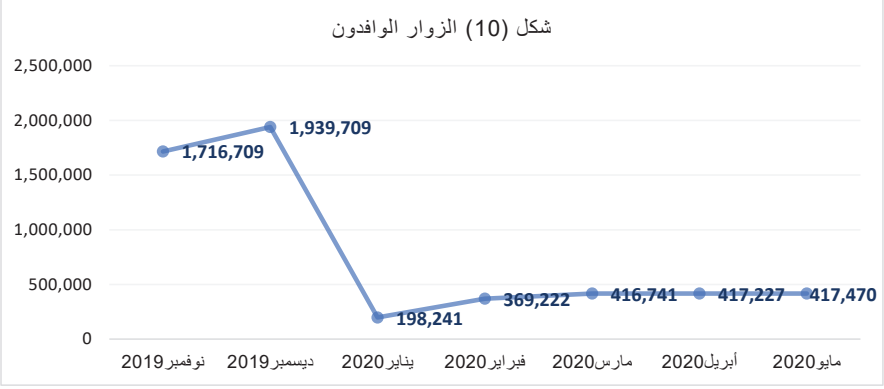

بالاعتماد على: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر إحصاءات شهرية، إحصاءات مايو 2020، دولة قطر.

7. الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يوضح الشكل (11) مؤشر أسعر المستهلك خلال الفترة، حيث يلاحظ الانخفاض الذي حصل خلال الربع الأول من العام 2020، ومنذ بداية العام إلى نهاية مايو 2020 انخفض المؤشر بنسب 2.7 %، وقد انخفضت أغلب مكونات المؤشر بنسب متفاوتة وكان أكبر انخفاض في مؤشر التسلية والثقـافة بنسـبة 12.4 % منذ بداية العام وحتى نهاية مايو ثم المطاعم 3.5 %، والغذاء والمشروبات 2.8 %، والنقل بنسبة 2.7 %، والملابس والأحذية 2.5 %. هذا الانخفاض كان نتيجة لتبعات إجراءات الحظر والإغلاق لبعض القطاعات وسياسات التباعد الاجتماعي، إلا أنه يلاحظ مع ذلك أن مؤشر الغذاء كان قد بدأ بالارتفاع خلال الربع الأول من العام 2020 بنسبة بسيط تقارب0.7 % إلا أنه خلال شهري أبريل ومايو عاود المؤشر بالانخفاض، وذلك بأثر سياسات الأمن الغذائي التي اتبعتها الدولة واستفادتها من خلال تجربتها في إدارة أزمة الحصار في 2017.

شكل (11) مؤشر أسعار المستهلك

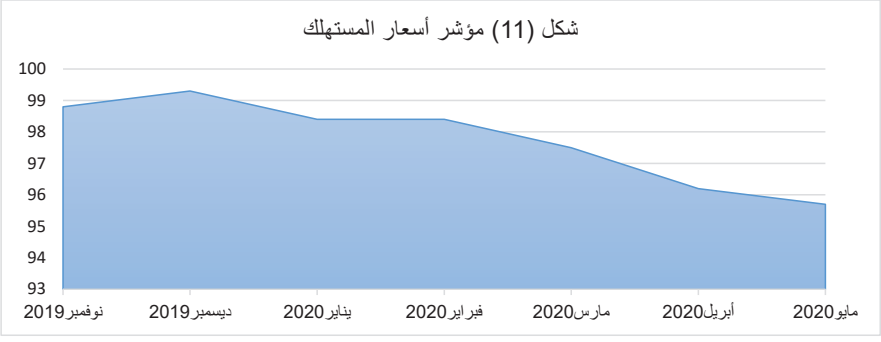

بالاعتماد على: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر إحصاءات شهرية، إحصاءات مايو 2020، دولة قطر.

8. مؤشر أسعار العقارات

في يناير 2020 ارتفع مؤشر أسعار العقارات في دولة قطر نهاية الربع الأول من العام 2020 بنسبة 7.4 % مقارنة بشهر ديسمبر من العام 2019، وبأخذ صورة شاملة

لفترة سنة كما في الشكل (12) نجد أن الانخفاض التدريجي للمؤشر كان من قبل الجائحة وهو عبارة عن حركة تصحيحية لأسعار العقارات التي شهدت ارتفاعًا غير مسبوق خلال الفترات الماضية، ولم يشهد المؤشر خلال الربع الأول أية انخفاضات حادة ملحوظة ولعل من العوامل التي ساهمت في هذا الاستقرار ما اعتمدته الحكومة من إجراءات الدعم للقطاع الخاص والإعفاء من الإيجارات والرسوم لبعض المناطق والقطاعات.

شكل (12) مؤشر أسعار العقارات

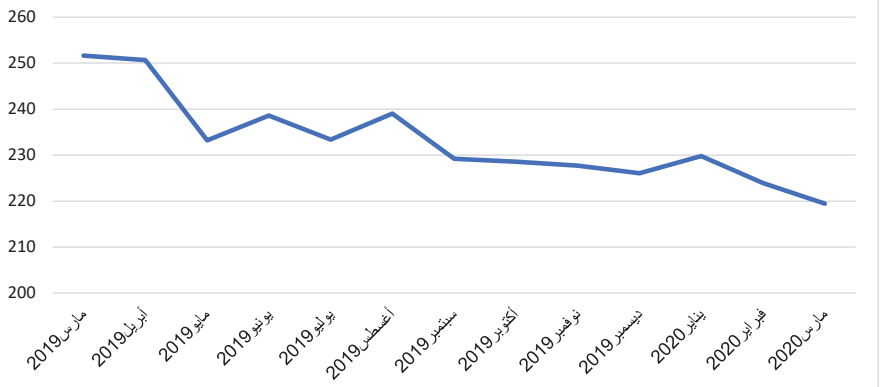

بالاعتماد على: بيانات مصرف قطر المركزي، متوافرة على الموقع: http://www.qcb.gov.qa

9. مؤشر الانتاج الصناعي

يعكس مؤشر الانتاج الصناعي في دولة قطر تفاصيل نمو القطاعات الاقتصادية الصناعية المختلفة، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات رئيسة هي قطاع التعدين والصناعات التحويلية والكهرباء والماء، وخلال فترة الدراسة شهد المؤشر انخفاضًا بسيطًا حتى بلغ في أبريل 2020 حيث سجل المؤشر 98.3 نقطة مما يعكس الأثر السلبي للجائحة وسياسات الحظر والإغلاق على النشاط الصناعي.

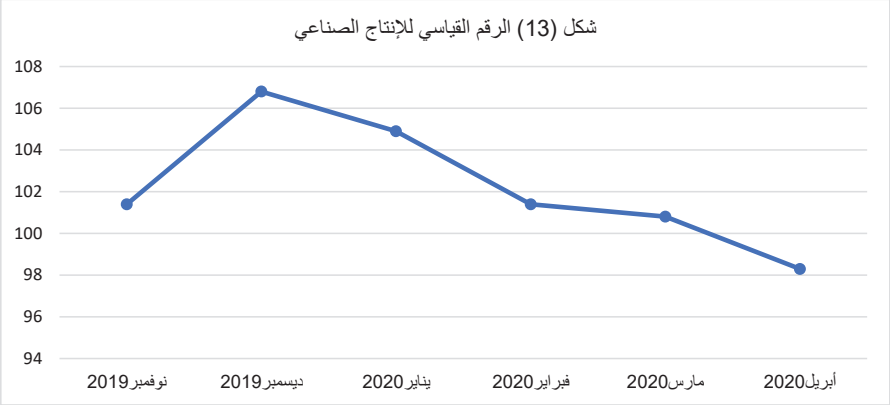

بالاعتماد على تقارير جهاز التخطيط والإحصاء، متوافرة على الموقع: www.psa.gov.qa

10. مؤشر مديري المشتريات

يصدر مركز قطر للمال مؤشر مديري المشتريات في دولة قطر من خلال استبانات لمديري المشتريات في 400 شركة من شركات القطاع الخاص في قطر والتي تشمل قطاعات التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات، والمؤشر هو متوسط مؤشرات خمسة هي الطلبات الجديدة، والإنتاج، والتوظيف، ومواعيد تسليم الموردين، ومخزون المشتريات، وبتتبع حركة هذا المؤشر خلال فترة الدراسة، يتبين من الشكل (14)، تداعيات الإغلاقات التي تضرر منها القطاع الخاص والنشاط التجاري من خلال الانخفاضات المتتالية في هذا المؤشر خلال الفترة، وقد سجل المؤشر أدنى مستوى له خلال ثلاث سنوات في أبريل 2020 بنسبة انخفاض بلغت 16.3 %.

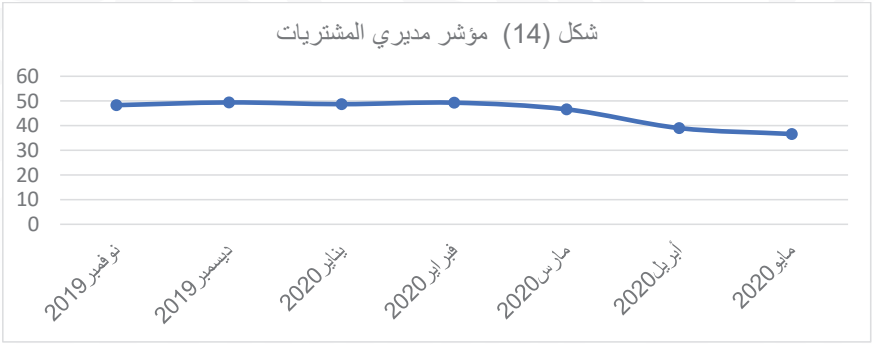

بالاعتماد على النشرات الشهرية لمركز قطر للمال، متوافرة على الموقع: www.qfc.qa

من خلال استعراض هذه المؤشرات وحركتها خلال فترة الدراسة وما شهدته من انخفاض يتبين صدق الفرضية الأولى في هذه الدراسة من وجود أثر لأزمة كورونا على الاقتصاد القطري وقد كان هذا الأثر سلبيًا، ومن خلال تتبع التحسن التدريجي الذي شهدته هذه المؤشرات خلال الفترة الزمنية اللاحقة لبرنامج المحفزات الاقتصادية يتضح صدق الفرضية الثانية القائمة على وجود أثر للإجراءات والمحفزات الاقتصادية في الحد من تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد القطري، وقد كان الأثر إيجابيًا.

- مؤسسات التمويل الإسلامي في قطر وجائحة كورونا المستجد

تنتظم مؤسسات التمويل الإسلامي في دولة قطر في أربعة قطاعات رئيسة: المصارف الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي، وشركات التمويل الإسلامية، وشركات الاستثمار الإسلامية، بالإضافة إلى منتجات التمويل الإسلامية المتمثلة في منتجات الصكوك والصناديق الاستثمارية والمؤشرات الإسلامية. ويستحوذ قطاع المصارف الإسلامية على النسبة الأكبر من حصة التمويل الإسلامي في قطر، وتشمل المصارف الإسلامية في دولة قطر أربعة مصارف: مصرف قطر الإسلامي، وبنك قطر الدولي الإسلامي، ومصرف الريان، وبنك بروة،

وتستحوذ هذه المصارف على أكثر من 26 % من حصة القطاع المصرفي في الدولة. كما تعمل في قطاع التأمين خمس شركات تأمين تكافلي هي: الشركة الإسلامية القطرية للتأمين، وشركة الخليج للتأمين التكافلي، وشركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه)، والشركة العامة للتكافل، وشركة الدوحة للتكافل. وجميع شركات التمويل العاملة في دولة قطر عبارة عن شركات تمويل إسلامية، وهي: الجزيرة للتمويل، والأولى للتمويل، وبيت التمويل القطري، كما تقتصر شركات الاستثمار العاملة في قطر ضمن إشراف مصرف قطر المركزي على شركتي استثمار إسلامية هما: شركة المستثمر الأول، وبيت الاستثمار، وتعمل حاليًا خمسة صناديق استثمار إسلامية في دولة قطر هي: صندوق البيت المالي، وصندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي (ق)، وصندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي (أ)، وصندوق المستثمر الأول لفرص استثمار رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي (ق)، وصندوق الريان قطر المتداول. وفي سوق الدوحة للأوراق المالية تم في 2013 إطلاق مؤشر بورصة قطر الريان الإسلامي كمؤشر لأسهم الشركات المدرجة في البورصة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

هذه المؤسسات تعتبر جزءًا لا يتجزأ من منظومة القطاع المالي والاقتصادي في الدولة، وخلال جائحة وباء كورونا المستجد قامت الدولة باتباع بعض سياسات الحظر والإغلاقات ثم وجهت بحزمة من المحفزات الاقتصادية للقطاعات المتضررة، ورغم أن هذه الإجراءات والسياسات عامة إلا أننا نلاحظ آلية تعامل مؤسسات التمويل الإسلامي معها وفق طبيعتها والتزامها بالضوابط الشرعية حسب ما يلي:

-تأجيل الأقساط المستحقة: وجه مصرف قطر المركزي جميع البنوك ومؤسسات التمويل بتأجيل أقساط العملاء المتضررين من الجائحة دون فوائد على أن يقوم المركزي فتح نافذة الإقراض(الريبو) لهذه المؤسسات

بفائدة صفرية. والمصارف الإسلامية وشركات التمويل الإسلامية قامت بتنفيذ هذا التوجيه بتأجيل سداد الأقساط المستحقة على العملاء المتضررين، إذ هو المبدأ الذي تعتمد عليه ضمن أصولها الشرعية في التعامل مع الديون كما قال تعالى: (وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ)[19]، ومع ذلك فهي تستطيع الاستفادة من خدمة الإقراض التي يمنحها المصرف المركزي بدون فائدة على أساس القرض الحسن.

- في برنامج الضمان الذي أطلقه مصرف قطر المركزي بإدارة بنك قطر للتنمية، يلاحظ مراعاة طبيعة المصارف الإسلامية حيث أضاف البرنامج المصارف الإسلامية ضمن البنوك التي تقوم بعملية التمويل، واستخدم مصطلح العوائد (مع الفوائد) في التعميم الصادر عنه، وراعى في آلياته دخول المصارف الإسلامية في هذا البرنامج، وقد اشتركت جميع المصارف الإسلامية في برنامج الضمان الوطني، وفق صيغها التمويلية حيث استخدمت صيغة (التورق المصرفي المنظم) من خلال مرابحات السلع والمعادن في تمويل عملاء القطاعات المستهدفة.

- استدعت قرارات الإغلاق، وتقليص ساعات الدوام والموظفين، توسعًا في الخدمات الرقمية وتوفيرها للمتعاملين، وفي هذا الإطار تميزت تجربة مؤسسات التمويل الإسلامية العاملة في قطر في مجال التكنولوجيا المالية، وقد حصل مصرف قطر الإسلامي على جائزة أفضل بنك رقمي في دولة قطر من مجلة (The Asian Banker)، واستطاعت مؤسسات التمويل الإسلامية تقديم خدماتها للمتعاملين دون توقف خلال هذه الجائحة عبر منصاتها الرقمية المختلفة.

وبالاطلاع على بيانات مصرف قطر المركزي، يتضح من خلال الشكل

(19) سورة البقرة، الآية: 280.

(15) استقرار أهم مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في دولة قطر خلال هذه الفترة، حيث يلاحظ أن أصول وودائع وتمويلات هذه المصارف لم تتأثر بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، وحصل التغير في شهر أبريل حيث انخفضت الأصول بنسبة 2.6 %، والودائع بنسبة 4.2 %، والتمويلات بنسبة 5 %، مقارنة بالشهر السابق، ثم تحسن الأداء في شهر مايو، وبمقارنة نتائج هذه الفترة مع نهاية العام 2019 نجد أن الانخفاض كان بسيطًا جدًا.

شكل (15) موجودات وودائع وتمويلات المصارف الإسلامية في دولة قطر (مليون ريال قطري)

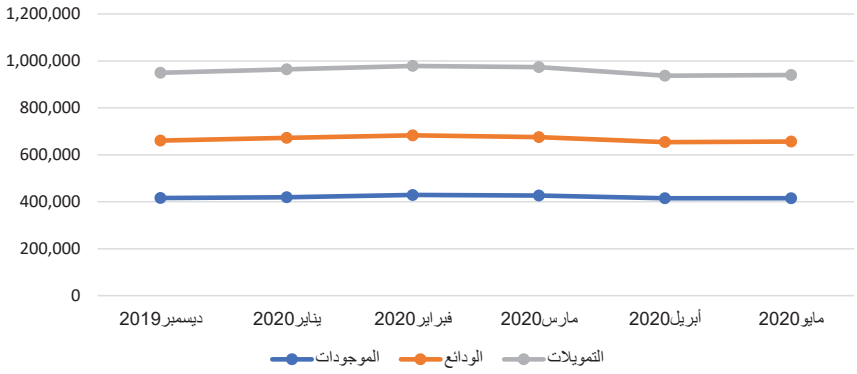

النتائج والتوصيات:

بعد الاستعراض لمفردات هذه الدراسة يمكن الخلوص بجملة من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

- أثّرت جائحة كورونا المستجد وما تبعها من إجراءات الحظر والإغلاق وانخفاض أسعار الطاقة على اقتصاد دولة قطر.
- قامت حكومة دولة قطر بإجراءات حظر وإغلاق لتفادي تفشي وباء كوفيد 19 وفق سياسات متدرجة.
- اتخذت دولة قطر حزمة من المحفزات الاقتصادية متزامنة مع قرارات الحظر والإغلاق.
- لم تقتصر القرارات الاقتصادية على التسيير الكمي بل امتدت للسياسات المالية بدعم شركات القطاع الخاص المتضررة من الأزمة.
- كان للقرارات والإجراءات الاقتصادية التي تم العمل بها في دولة قطر الأثر في الحد من التداعيات المؤثرة على الاقتصاد القطري.
- أسهمت مؤسسات التمويل الإسلامي في برنامج التحفيز الاقتصادي الذي اعتمدته الدولة حسب طبيعتها والصيغ التمويلية التي تراعي خصوصيتها.
- توصي الدراسة بمزيد من الدراسات المقارنة لتجارب دول العالم الإسلامي ومؤسسات التمويل الإسلامي في مواجهة الجوائح والأزمات.

المصادر باللغة العربية:

- العبد القادر، خالد شمس، الاستراتيجية الاقتصادية لدولة قطر، الدوحة، قطر، 2019.
- بيت المشورة للاستشارات المالية، تجربة قطر الاقتصادية في مواجهة الأزمة الخليجية 2017، دار لوسيل للنشر والتوزيع، دولة قطر، الطبعة الأولى،2020.
- جهاز التخطيط والإحصاء، الحسابات الوطنية القطرية، الربع الرابع 2019، دولة قطر.
- جهاز التخطيط والإحصاء، الحسابات الوطنية، الفصل الخامس عشر، 2018، دولة قطر.
- جهاز التخطيط والإحصاء، قطر إحصاءات شهرية، إحصاءات مايو 2020، دولة قطر.
- مصرف قطر المركزي، النشرة النقدية الشهرية، مايو 2020.

المصادر باللغة الانجليزية:

- Ashraf, Badar Nadeem, Economic impact of government interventions during the COVID-19 pandemic: International evidence from financial markets, Journal of Behavioral and Experimental Finance, Volume 27, September 2020.
- IEA, Global Energy Review 2020, IEA, Paris, 2020.
- IMF, A Crisis Like No Other, An Uncertain Recovery; World Economic Outlook Update, June, 2020.
- OPEC, Monthly Oil Market Report, June 2020
- Qatar Petroleum, Annual Review, 2018.
- U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy, June2020.
- World Bank, Global Economic Prospects, June 2020. Washington, DC: World Bank, 2020.

مواقع الانترنت:

- http://www.qcb.gov.qa/Arabic/News/Pages/COVID19.aspx
- https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN21P0RW
- https://covid19.moph.gov.qa/AR/Precautions-for-lifting-restrictions-phase-1/Pages/default.aspx
- https://fas.org/sgp/crs/row/R46270.pdf
- https://www.customs.gov.qa/Arabic/Media/Pages/NewsDetails.aspx#/C-NewsDetails-ID/165
- https://www.diwan.gov.qa/briefing-room/news/general/lg/2020/march/15/lg01
- https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-affirms-qatar-at-aa-outlook-stable-242020-06-
- https://www.igu.org/news/press-release-global-lng-2020-report
- https://www.manateq.qa/ar-qa/mediacenter/pages/announcements.aspx#
- https://www.mof.gov.qa/ar/Documents/2020statebudgetinfographsAr.pdf
- https://www.swfinstitute.org/profile/598cdaa60124e9fd2d05bc5a

Translation of Arabic References

- - Al-Abdul Qadir, Khaled Shams, Al-Istratijiyah Al-Iqtisadiyah li Doulath Qatar, Doha, Qatar, 2019.
- - Bait Al-Mashura Finance Consultations, Tajribath Qatar Al-Iqtisadiyayth fi Muwajahath Al-Azmath Al-Khalijiyath 2017, Lusail House for Publishing and Distribution, State of Qatar, First Edition, 2020.
- - Planning and Statistics Authority, Qatar National Accounts, Fourth Quarter 2019, State of Qatar.
- - Planning and Statistics Authority, National Accounts, Chapter 15, 2018, State of Qatar.
- - Planning and Statistics Authority, Qatar Monthly Statistics, May 2020 Statistics, Qatar.
- - Qatar Central Bank, Monthly Monetary Bulletin, May 2020.

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Economics and Finance

Issue (13) (Special Issue) - August 2020 - State of Qatar

Published by

Bait Al-Mashura Finance Consultations

ISSN : 2409-0867 إلكتروني
ISSN : 2410-6836 ورقـــي

mashurajournal.com